

المصدر: الرياض

التاريخ: ٢٦ مايو ١٩٩٢

جاء انشاء منظمة الامم المتحدة في اعقاب الحرب العالمية الثانية
ليعكس التغيرات الجذرية التي شهدتها النظام العالمي وليعبر عن
انتقال ذلك النظام من مرحلة الى مرحلة. وان كانت المرحلة السابقة قد
شهدت انشاء عصبة الامم التي اسست بعد انتهاء الحرب العالمية
الاولى والتي نظرت اليها الكثيرون في اوروبا، مركز النظام الدولي في تلك
المرحلة، على انها ستحول بون فيام حرب عالمية اخرى..



النظام الأمم المتحدة في المرحلة الجديدة الدولي:

ولكن في تكوينها عكست عصبة الامم توازن القوى الأوروبية والتنافس بينها وجاء رفض مجلس
الشيوخ الأمريكي لانضمام الولايات المتحدة لها وكون الدول المؤثرة فيها أوروبية في الغالب ليمنع
عنها صفة العالمية وليحول دون تحقيق الاهداف التي كانت في اذهان واضعي اتفاقيات السلام التي انشأتها
وفي اذهان مؤيديها والذين لم تخف عنهم اوجه القصور في ادائها..

وجاء الفشل الكبير لعصبة الامم عندما تسببت
الحرب العالمية الثانية وتغيرت موازين القوى في
النظام الدولي ليدخل في اعقابها مرحلة جديدة كان من
ابرز معالمها ظهور القوتين العظميين، الاتحاد
السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وانشاء
المنظمة الجديدة، الامم المتحدة، والتي سعى واضعو
ميثاقها للاستفادة من تجربة عصبة الامم وتلافي
اوجه الضعف في ميثاقها وادائها..

وجاء انشاء منظمة الامم المتحدة ليعبر مرة
اخرى، عن الرغبة الانسانية المستمرة في استتباب
السلام والامن الدوليين وانهاء النزاعات والحروب
المدمرة.. ومثل عصبة الامم وغيرها من المنظمات
الدولية والاقليمية فان منظمة الامم المتحدة هي في
النهاية ممثلة للدول الاعضاء فيها وستعتمد قدرتها في
تحقيق اهدافها للظنة على رغبة الدول الاعضاء فيها
في تمكينها من ذلك وسيعتمد نجاحها وفشلها بصورة
رئيسية على مدى تجاوب الدول الاعضاء فيها
وتجاهها وتعاونهم فيما بينهم..

وكانت تجربة الحربين العالميتين الاولى والثانية
مائلة في اذهان واضعي الميثاق عندما اعلنوا ان الغاية
الرئيسية من انشائها هي حماية الاجيال القادمة من
مآسي الحروب وتنمية العلاقات بين الدول والتعاون
فيما بينها في حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية والانسانية الدولية. ومثلما عكست عصبة
الامم واقع المرحلة التي انشئت خلالها وتميزت
بهيمنة الدول الأوروبية على النظام الدولي عكست
مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية واقع النظام
الدولي وهيمنة القوتين العظميين والمعسكرين اللذين
تقودانهما عليه. فكان انشاء مجلس الامن، اهم
اجهزة الامم المتحدة، ليضم في عضويته الدائمة



للقوى الخمس المنتصرة في الحرب وأعطى الميثاق تلك الدول حق الاعتراض على مشاريع القرارات في المجلس مما جعل كل واحدة منها قادرة على تعطيل قرارات المجلس في القضايا التي تكون - هي - أو إحدى الدول الحليفة لها طرفاً فيها وتخشى أن يكون لتدخل الأمم المتحدة تأثير سلبي على مصلحتها أو مصلحة الدولة الحليفة لها..

وكان لحق الاعتراض هذا تأثير كبير على الأمم المتحدة فالأمم المتحدة وجدت دورها محدوداً إن لم يكن معدوماً في كثير من القضايا الدولية التي كان يفترض أن تلعب دوراً كبيراً في حلها.. فاستعمال حق الاعتراض من قبل إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن كان يعني عملياً تعطيل إصدار قرار من المجلس وإذا صدر القرار فإنه يكون في الغالب قراراً غامضاً يحتمل أكثر من تفسير وتأويله. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك القرار المشهور رقم ٢٤٢ والمتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي والذي صدر بعد مفاوضات مطولة بين الدول الدائمة العضوية وأطراف الصراع..

واختلفت الأمم المتحدة عن عصبة الأمم في جانب آخر مهم ألا وهو عالميتها. فبعبارة أخرى التي انحصرت عضويتها في الغالب على الدول الأوروبية فإن عدد أعضاء الأمم المتحدة ازداد من الواحد والخمسين دولة عند تأسيسها عام ١٩٤٥م ليتجاوز المائة في أوائل الستينات من هذا القرن مع انحسار الحقبة الاستعمارية ولبعض الآن إلى حوالي ١٧٥ دولة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. والعدد قابل للزيادة مع تفكك دول مثل يوغوسلافيا وغيرها..

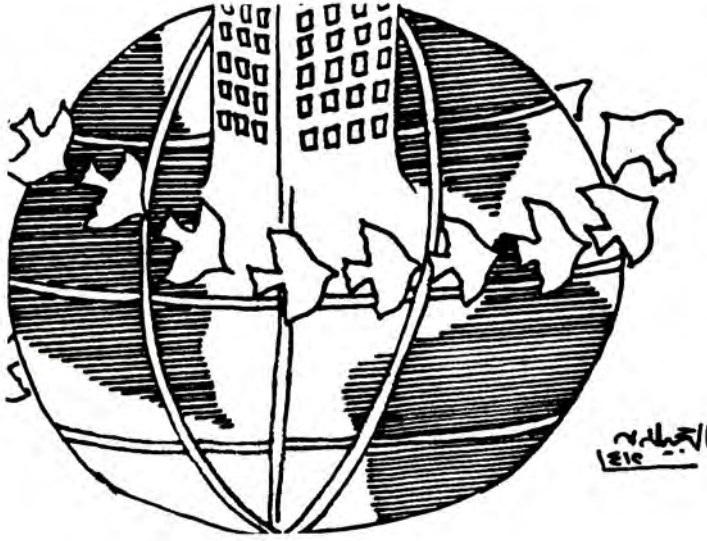
ورغم أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متساوية في الحقوق والواجبات طبقاً للميثاق. إلا أن هذه

ورغم الانتقادات التي وجهت وتوجه للأمم المتحدة إلا أن دول العالم المختلفة حريصة على البقاء في عضويتها كما أن الدول الحديثة الاستقلال ترى في قبولها في عضوية الأمم المتحدة دليلاً على قبول المجتمع الدولي لها وأن كانت الأمم المتحدة لم تستطع تحقيق الكثير في المجالات السياسية فإنها كانت أكثر نجاحاً في المجالات غير السياسية وعبر المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها والتي تأثرها بالحرب الباردة أقل بكثير من تلك المنظمة الأم بها..

ومع بداية تفكك المعسكر الشرقي وانشغال القيادة السوفياتية بمشاكلها الداخلية الكثيرة وتخليها التدريجي عن الدور السوفياتي العنقادي والسياسي المعادي للغرب وإعلانها الضمني - في فترة حكم جورباتشوف - عن استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة لحل الكثير من النزاعات الدولية التي ساندت القوتان العظميان طرفيها، أمكن التوصل لحل الكثير

المساواة تبقى نظرية. فعملياً عكست الأمم المتحدة للعالم الذي تعمل فيه وتقتصر هذه المساواة على المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا تمتد إلى مجلس الأمن الذي تتميز فيه الدول العظمى بالقدرة على منع إصدار القرارات من قبله، ورغم الانتقادات التي وجهت إلى الأمم المتحدة منذ إنشائها وخاصة عدم قدرتها على التعامل مع الأزمات الدولية مثل الحرب في فيتنام والقضية الجزائرية أثناء حرب الاستقلال الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي والعدوان الثلاثي ضد مصر عام ١٩٥٦م وغيرها من القضايا فإن الحقيقة تبقى أن الأمم المتحدة أصبحت ملجأ أخيراً لكثير من النزاعات وأن كثيراً من النزاعات التي تعرض عليها تكون قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من التنازع وتعجز الأمم المتحدة عن الوصول إلى حلول مناسبة لها خاصة في ظل التنافس بين القوتين العظميين والمعسكرين الشرقي والغربي. ولعل تأثير الحرب الباردة بين المعسكرين يوضح ذلك وكمثال فإن الصين الوطنية احتفظت بمقعد الصين في مجلس الأمن خلال الفترة ١٩٤٩م - ١٩٧١م بسبب معارضة الولايات المتحدة لاحتلال الصين الشعبية - الأكثر سكاناً - ذلك المقعد، ولم تحتله الصين الشعبية إلا بعد تحسن العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة.

ولقد حاولت الأمم المتحدة تطبيق بنود الميثاق المتطرفة بمواجهة العدوان من قبل دولة على دولة أخرى. فعندما هاجمت كوريا الشمالية خليفة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، كوريا الجنوبية، خليفة الولايات المتحدة في يونيو ١٩٥٠م استطاعت الولايات المتحدة مقاطعة الوفد السوفياتي لاجتماعات مجلس الأمن وأصدر المجلس قراراً يدعو الدول الأعضاء إلى مواجهة الهجوم الكوري الشمالي وكانت النتيجة إرسال قوات تحت قيادة الأمم المتحدة تمكنت من إيقاف كوريا الشمالية ومنعها من تحقيق أهدافها. وفيما عدا ذلك لم تنجح الأمم المتحدة في التدخل العسكري إلى جانب دولة تعرضت لعدوان من قبل دولة أخرى واقتصر دورها على إرسال قوات دولية لحفظ السلام ومراقبين دوليين للهدنة في مناطق الحروب والنزاعات المختلفة في العالم من الشرق الأوسط إلى قبرص إلى كشمير إلى أفريقيا وإلى أمريكا الوسطى. كما أن قوات الطوارئ الدولية التي أرسلت إلى الشرق الأوسط عام ١٩٥٦م وإلى الكونغو خلال الفترة ١٩٦٠م - ١٩٦٤م سحب بعد أن نجحت في تحقيق بعض الأهداف الموضوعة لها..



من النزاعات الدولية المختلفة في أمريكا الوسطى حيث أجريت انتخابات حرة أدت إلى هزيمة النظام السانديستي وحيث تم الاتفاق على إنهاء الحرب الأهلية في السلفادور وفي أفريقيا حيث تم الوصول إلى تسوية للصراع بين حكومة لواندا وحركة يونيتا وتم التوصل في آسيا إلى اتفاقات حول أفغانستان وكمبوديا..

ولكن التحدي الأكبر جاء في منطقة الخليج العربي عندما غزت القوات العراقية الكويت. وبفضل الظروف الدولية المتغيرة تمكن مجلس الأمن الدولي من التعامل مع العدوان العراقي بفعالية وسرعة لم تعرفها الأمم المتحدة في تاريخها. ومع غياب التنافس الأمريكي - السوفياتي وحلول التعاون بينهما محلها أمكن حصار العراق سياسياً واقتصادياً بهدف إجباره على سحب قواته من الكويت وفي ظل العناد العراقي أعطت الأمم المتحدة غطاءً شرعياً للدول المتحالفة للقيام بكل الإجراءات المناسبة، بما فيها القوة، لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت وكانت النتيجة حرب عاصفة الصحراء وأصرار مجلس الأمن على تدمير القدرات النووية والكيميائية والبيولوجية للنظام العراقي لضمان عدم تكرار عدوانه على الدول المجاورة. ومع امتناع النظام العراقي عن التجاوب التام مع قرارات مجلس الأمن فإن المجلس لم يرفع حظره عن الصادرات العراقية النفطية.. وفي قضايا تتعلق بالارهاب ضد المدنيين قام المجلس بإصدار قرارات تطلب الدولة المشتبه في تورطها في عمليات إرهابية بالتجاوب مع مطالبه والا طبقت بحقها عقوبات دولية..

ويبدو الآن أن الأمم المتحدة وخاصة جهازها الرئيسي، مجلس الأمن، في طريقهما للقيام بدور أكبر في الساحة الدولية. وفي ظل غياب الدولة المنافسة لها عقائدياً وسياسياً فإن الولايات المتحدة ستلعب دوراً أكبر في الأمم المتحدة وهذا في الواقع انعكاس لدورها المتزايد في النظام الدولي فالأمم المتحدة في تاريخها جسدت التوازنات الدولية وتأثر أداؤها بتلك التوازنات. والملاحظ أن القرارات الهامة التي يصدرها مجلس الأمن تأتي بعد مشاورات بين الولايات المتحدة والدول الدائمة العضوية في المجلس وهي بالإضافة إليها كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا والصين. وبينما لا تجد الولايات المتحدة صعوبة في

اقناع فرنسا وبريطانيا وروسيا، والتي ورثت مقعد الاتحاد السوفياتي، فان اقناع الصين امر اكثر صعوبة لكن الضغوط الاقتصادية اثبتت حتى الآن نجاحها في اقناع الصين بعدم الاعتراض على اي مشروع قرار تؤيده الولايات المتحدة ومنع اصداره..

وفي ظل التغيرات الدولية الاخيرة يبدو ان مجلس الامن في تركيبته الحالية غير ممثل للقوى المؤثرة في النظام الدولي في المرحلة الجديدة. فمدول مثل المانيا واليابان واللتين هما من اهم القوى الاقتصادية في العالم وما يترتب على ذلك من تأثير سياسي متزايد لهما، ليستا عضوين دائمين في المجلس. ولكن مع حلول الصين الشعبية محل الصين الوطنية وحلول جمهورية روسيا محل الاتحاد السوفياتي فانه لا يوجد نظريا على الاقل ما يمنع من ادخال المانيا واليابان في عضوية المجلس الدائمة وتمتعهما بدور مساو لدور باقي الدول الدائمة العضوية وتحقيق ذلك ممكن بموافقة اغلبية الدول الاعضاء في المنظمة الدولية وموافقة الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن..

اما باقي اعضاء مجلس الامن وهي الدول العشر الاعضاء الاخرى فلان دورها في المجلس يتمثل في كونها اختيرت لعضوية المجلس كممثلة لمجموعة من الدول الاعضاء وهذا الدور الذي كان مهما خلال فترة الحرب الباردة بدأ في التناقص خلال السنتين الماضيتين واصبح مجال المناورة امامها محدودا للغاية..

●● والخلاصة ان دور الامم المتحدة في المرحلة الجديدة من مراحل تطور النظام الدولي سيكون انعكاسا لواقع هذه المرحلة وكيفية توزيع القوى فيها وستظل الامم المتحدة قادرة على القيام بوظائفها المختلفة وتحقيق اهدافها العديدة اذا ما رغبت الدول الاعضاء في ذلك وخاصة الدول المؤثرة في المرحلة الجديدة. اما اذا لم تتوفر تلك الرغبة فان الامم المتحدة ستظل كما كانت خلال المرحلة الماضية غير قادرة على النجاح في المجالات السياسية مثل نجاحها في المجالات غير السياسية. فهل يسمح لها بذلك من قبل اعضائها ام يستمر قصورها عن تحقيق اهدافها؟ هذا ما ستقرره الدول الاعضاء خاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن وهذا ما ستبينه السنوات القادمة ويؤدي الى استمرارها او تطورها الى منظمة اقوى واكثر فعالية مما هي عليه الآن..